Deloitte.

صالح وبرسوم وعبد العزيز
نايل سيتى - البرج الجنوبى - الدور السادس
٢٠٠٥ (أ) كورنيش النيل
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١
ج.م.ع

تليفون: ٠٩ ١٩٩ ٢٤٦ ٢ (٠) ٢٠+
www.deloitte.com

تقرير تأكد مستقل

على تقرير مجلس إدارة البنك التجارى الدولى - مصر "ش.م.م"

على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات

كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات

الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة البنك التجارى الدولى - مصر "ش.م.م"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للإلتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة **البنك التجارى الدولى - مصر** "شركة مساهمة مصرية" (البنك) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والذى تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسئول عن التأكد من الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦. وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الإلتزام ومبرراتها.

مسئولية مراجع الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج بتأكد محدود عن ما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وعرضه وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التى قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الإلتزام بمتطلبات السلوك المهنى بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الادارة على الإلتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده وعرضه فى كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

Deloitte.

صالح وبرسوم وعبد العزيز
نايل سيتى - البرج الجنوبى - الدور السادس
٢٠٠٥ (أ) كورنيش النيل
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١
ج.م.ع

تليفون: ٠٩ ١٩٩ ٢٤٦ ٢ (٠) ٢٠+
www.deloitte.com

إن الإجراءات التى يتم أدائها فى مهام التأكد المحدود تختلف فى طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقا من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذى يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذى يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التى قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصى وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه قمنا بما يلى:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم فى كيفية إعداد وعرض التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التى قامت بها الإدارة للإلتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الإلتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الادارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضه بنموذج تقرير مجلس الادارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلى بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً لمحتويات التقرير القابله للقياس.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للإلتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والإلتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير إستيفاءاً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض آخر. وبالتالى فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التى حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للإلتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفى بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الإلتزام تتبع أفضل التطبيقات التى تختلف من منشأة إلى منشأة وهى لا تمثل بالتالى معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

Deloitte.

صالح وبرسوم وعبد العزيز
نايل سيتى - البرج الجنوبى - الدور السادس
٢٠٠٥ (أ) كورنيش النيل
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١
ج.م.ع

تليفون: ٠٩ ١٩٩ ٢٤٦ ٢ (٠) ٢٠+
www.deloitte.com

الاستنتاج

وفى ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة **البنك التجارى الدولى - مصر** "شركة مساهمة مصرية" على الإلتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ المرفق لم يتم إعداده وعرضه فى جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

القاهرة في ٥ مارس ٢٠١٩

كامل مجدى صالح

سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٦٩"

صالح وبرسوم وعبد العزيز .Deloitte

محاسبون ومراجعون

pwc

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس إدارة البنك التجاري الدولي على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة البنك التجاري الدولي

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي (شركة مساهمة مصرية) (البنك) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والذي تم إعداده وفقاً لإرشادات إعداد تقرير حوكمة الشركات المقيدة في البورصة ("إرشادات الإعداد") المشار إليها في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، بما يتفق مع قواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (يشار اليهما مجتمعين فيما بعد بـ "قواعد حوكمة الشركات").

أعد هذا التقرير متضمنا الأستنتاج لتمكين البنك من الالتزام بمتطلبات قواعد حوكمة الشركات وليس لغرض اخر.

مسئولية الإدارة

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات. كما أنه مسؤول عن التأكد من الالتزام بقواعد حوكمة الشركات. وكذلك مسؤل عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها وكيفية مواجهتها.

تتضمن هذه المسؤلية تصميم و تنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية والتى إذا عملت بكفأة فإنها سوف تضمن سلامة الاعمال بما فى ذلك الالتزام باللوائح والقوانين.

مسئولية مراجع الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأ كد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الادارة المرفق لم يتم إعداده، فى كافة جوانبه الجوهرية، وفقاً لقواعد حوكمة الشركات، وذلك أستناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التى قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

إن الإجراءات التى يتم أدائها فى مهام التأكد المحدود تختلف فى طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقا من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذى يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذى يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول. هذا ولم نقم بأداء إجراءات إضافية كان من الواجب القيام بها إذا كنا قد قمنا بعملية تأكد معقول. بالتالي، فإننا لا نبدى استنتاج تأكد معقول عما إذا كان تقرير مجلس الادارة على الالتزام بقواعد الحوكمة مأخوذ ككل تم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

تستند الإجراءات التى قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصي وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه، قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم فى كيفية إعداد وعرض التقرير طبقاً لإرشادات الإعداد المشار إليها، والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الادارة لتقييم مدى الالتزام بإرشادات الإعداد المشار إليها.
- مطابقة محتويات تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات.
- مطابقة المحتويات المعروضة بتقرير مجلس الإدارة على الالتزام بحوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي محدود بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً، للتأكد من الأدله التي حصلت عليها الإدارة لإعداد تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

وفقا لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠، فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام . كما لم تمتد اجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية المصرية وليس لأى غرض أخر. وبالتالى فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للالتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفى بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التى تختلف من منشأة إلى منشأة وهى لا تمثل بالتالى معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بالحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

نظرا لطبيعة القيود المتأصلة فى عمليات الرقابة الداخلية على الالتزام باللوائح والقوانين والتى تتضمن التواطوء لتخطى الادارة على تلك الرقابة، فإنه يمكن أن تحدث تحريفات جوهرية نتيجة للغش أو الخطأ ولا يمكن اكتشافها.

الاستنتاج

فى ضوء إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها والموضحة بهذا التقرير، والأدلة التي تم الحصول عليها، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة البنك التجاري الدولي المرفق عن الالتزام بقواعد الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ لم يتم إعداده، في جميع جوانبه الهامة، وفقا لقواعد حوكمة الشركات.

عبدالله محمد محمد العادلى
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين ٦٤٣٣
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ١٤٠

القاهرة فى ٥ مارس ٢٠١٩

البنك التجاري الدولي (مصر) ش.م.م

تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة

نموذج مفصل

بيانات عن الشركة

اسم الشركة	البنك التجاري الدولي (مصر) ش.م.م			
غرض الشركة	القيام بأعمال البنوك التجارية بغرض مساعدة التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية بصفة عامة في جمهورية مصر العربية.			
المدة المحددة للشركة	مائة سنة	تاريخ القيد بالبورصة	1995/2/2	
القانون الخاضع له الشركة	قانون رقم 43 لسنة 1974	القيمة الاسمية للسهم	عشرة جنيهات مصرية	
آخر رأس مال مرخص به	عشرون مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مُصدر*	11,668,326,400 جنيه مصري	
آخر رأس مال مدفوع*	11,668,326,400 جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	رقم الترخيص 69826 تاريخ الترخيص 1986/5/8	
اسم مسئول الاتصال	شريف خليل – رئيس قطاع التسويق الاتصالات وعلاقات المستثمرين ياسمين حميدة – مدير علاقات المستثمرين نيللي الزنيني – مسؤول علاقات المستثمرين			
عنوان المركز الرئيسي	برج النيل الإداري-23/21 شارع شارل ديجول-الجيزة صندوق بريد 2430 القاهرة			
أرقام التليفونات	37472543 /37471349 37472159	أرقام الفاكس	3632 3570	
الموقع الالكتروني	www.cibeg.com			
البريد الالكتروني	Sherif.khalil@cibeg.com Yasmine.hemeda @cibeg.com Nelly.Elzeneiny@cibeg.com			

* تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بتاريخ 28 يناير 2019 ليصبح 14,585,408,000 جنيه مصري.

الجمعية العامة للمساهمين

تشكيل الجمعية العامة

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو الإنابة. ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة.

حضور الجمعية العامة

ويشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهماً ولا يكون لأي مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للبنك عن طريق الوكالة عدداً من الأصوات يجاوز 10% من مجموع الأسهم في رأس مال البنك وبما لا يجاوز 20% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

ويكون لكل عشرة أسهم صوت واحد. ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته، وذلك في غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك، ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول.

وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره خمسة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه، وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية.

سير أعمال الجمعية العامة

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يقدموا قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل كشف حساب من شركة إدارة السجلات المودع بها الأسهم تفيد ملكية الأسهم وتجميدها، ولا يجوز قيد أي نقل ملكية لها من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع إلى انفضاض الجمعية العامة.

تنعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا طلب إليه ذلك أحد مراقبي الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل 5% من رأس مال البنك على الأقل بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يقدموا كشفاً بالأسهم التي يملكونها من شركة إدارة السجلات المودع بها الأسهم، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انفضاض الجمعية.

اما فيما يتعلق باستخدام الوسائل الالكترونية ونظم الاتصال المختلفة لإتاحة فرص نقل الوقائع أو تسجيلها للمساهمين في الخارج أو الداخل، فالبنك في صدد تعديل النظام الأساسي ضمن فعاليات الجمعية العامة لعام 2019.

هيكل الملكية

حملة 5 % من أسهم الشركة فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
*United States Fire Insurance Company		1,5013,931	1.29%
*Zenith Insurance Company		7,307,201	0.63%
*Northbridge General Insurance Corporation		6,820,053	0.59%
*Newline Corporate Name Limited		6,089,333	0.52%
*TIG Insurance Barbados Limited		5,424,365	0.47%
*Riverstone Insurance UK Limited		5,358,613	0.46%
*TIG Insurance Company		5,358,612	0.46%
*Wentworth Insurance Company LTD		5,347,919	0.46%
*Allied World Assurance Company LTD		5,120,026	0.44%
*Odyssey Reinsurance Company		4,632,806	0.40%
*FAIRFAX US INC		3,147,700	0.27%
*Zenith Insurance Company of Canada		2,435,733	0.21%
*Syn780		-	-
*HWIC Equity Strategies Fund		2,192,160	0.19%
*Federated Insurance Company of Canada		1,948,586	0.17%
*Newline Insurance Company Limited		487,146	0.04%
إجمالي		**76.684.184**	**6.60%**

* هذه الشركات مملوكة بالكامل لشركة فيرفاكس حيث تمتلك إجمالى 76،684،184 سهمًا بنسبة 6.60%

مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يرأس البنك التجاري الدولي مجلس إدارة كفء، يزود البنك بالقيادة والخبرة اللازمة لإدارة أعماله بنزاهة وكفاءة وتميز.

يتكون مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء يمتلكون بشكل جماعي رصيدًا مناسبًا من الخبرة والكفاءات والمعرفة والمهارات التي تمنح البنك ميزة تنافسية متميزة.

تشكيل مجلس الإدارة

مسلسل	اسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
1	السيد الأستاذ / أمين هشام عز العرب	تنفيذي		سبتمبر 2002	صفته الشخصية
2	السيد الأستاذ / حسين ماجد أباظة	تنفيذي		مارس 2017	صفته الشخصية
3	السيد الأستاذ / جاويد أحمد ميرزا	مستقل- غير تنفيذي		مايو 2013	صفته الشخصية
4	السيد الدكتور/ شريف حسين كامل	مستقل- غير تنفيذي		مايو 2013	صفته الشخصية
5	السيد الأستاذ / ياسر زكى هاشم	غير تنفيذي		مايو 2013	صفته الشخصية
6	السيد الأستاذ / مارك وليم ريتشـــاردز	مستقل- غير تنفيذي		فبراير 2014	صفته الشخصية -
7	السيد الأستـــاذ/ بيجان خوسروشاهي	مستقل- غير تنفيذي		أكتوبر 2014	ممثل للشركات التابعة والمملوكة بالكامل لشركة فيرفاكس القابضة
8	الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد	مستقل- غير تنفيذي		ديسمبر 2017	صفتها الشخصية
9	السيدة الأستاذة/ ماجدة حبيب	مستقل- غير تنفيذي		ديسمبر 2017	صفتها الشخصية

حيث يختص رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالإشراف على القطاعات الرقابية بما يدعم الضوابط والتوازنات "check and balance" اليومية على النشاط والرقابة المستمرة الفعالة من قبل المجلس، في حين يختص المسئول التنفيذي الرئيسي بالإشراف على كافة قطاعات النشاط.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

السيد الأستاذ/ هشام عز العرب

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تقلد السيد/ هشام عز العرب منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي في عام 2002. ويتولى سيادته قيادة فريق عمل يضم أكثر من 6500 موظف وخبير مصرفي ممن ساهموا في ترسيخ مكانة البنك كأكبر مؤسسة مصرفية تابعة للقطاع الخاص في مصر – إذ يحتل البنك التجاري الدولي صدارة القطاع المصرفي المصري من حيث حجم الإيرادات ومعدلات الربحية والملاءة المالية والحصة السوقية من إجمالي الودائع المصرفية بالسوق المصري، كما يقوم بخدمة قاعدة عملاء ضخمة تربو على 1.1 مليون عميل، بما في ذلك أكبر 500 شركة في مصر بالإضافة إلى العملاء الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السوق المصري.

وقد عزز البنك مكانته الرائدة وكيانه المؤسسي في السوق المصري تحت قيادته حيث نجح البنك خلال تلك الفترة في تحقيق نمواً في قيمته الرأسمالية من مليار جنيه مصري إلى 86 مليار جنيه وهو ما جعل من سهم البنك أقوى مكونات المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية وعلامة جذب لمجتمع الاستثمار الدولي، فضلاً عن كونه مقياسًا لأداء القطاع المصرفي في الأسواق الناشئة.

وتعد ثقافة العمل أحد الركائز الأساسية التي ساهمت في نجاح البنك وتنمية أعماله على مدار 15 عامًا تحت قيادة السيد/ عز العرب، حيث تقوم ثقافة العمل بالبنك على تشجيع روح المبادرة والعمل الابتكاري مع الالتزام بأفضل الممارسات العالمية فيما يتعلق بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر. وتمثل تلك الثقافة أهم المميزات التنافسية التي ينفرد بها البنك التجاري الدولي. وقد أثمرت ثقافة العمل عن إطلاق أول برنامج من نوعه يتيح ملكية الموظفين للأسهم في عام 2006 سعيًا لتحقيق التوافق بين مصالح المساهمين وأهداف وتطلعات فريق العمل. وعلاوةً على ذلك قام السيد/ عز العرب بإنشاء مؤسسة البنك التجاري الدولي في عام 2010، وهي المؤسسة المعنية بالمساهمة الفعالة في النهوض بالخدمات المقدمة للأطفال الأقل حظاً في مجالات الصحة والتعليم.

في عام 2018، تم إدراج البنك التجاري الدولي ضمن الدراسات التي تقدمها كلية لندن لإدارة الاعمال حيث تختص هذه الدراسات بنماذج الاعمال الناجحة ليعد البنك بذلك أول مؤسسة بالشرق الأوسط يتم ادراجها وضمها الي مناهج معهد القيادة التابع لكلية لندن للأعمال. وفي هذا الشأن استعرض السيد/ عز العرب مع فريق من كوادر أساتذة معهد القيادة ومعهد ويلر لإدارة الاعمال والتنمية مميزات الابتكار لشركات الأسواق الناشئة والتحول السريع في قطاع الخدمات المالية الناجم عن الاستثمار في إدارة تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وثقافة البلوكتشين (block chain) .

وايماناً من سيادته بأهمية التعليم، وفي ظل التعاون المشترك بين البنك التجاري الدولي مع عدة مؤسسات تعليمية رائدة قام السيد/ عز العرب بتعزيز تلك المشاركات ومن بينها إطلاق "أستاذية البنك التجاري الدولي في مجال البنوك" بالجامعة الامريكية بالقاهرة بهدف تعزيز الوعي البنكي من خلال الدراسة والبحث العلمي، وأيضا إطلاق حاضنة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) في 2016 تحت مظلة AUC Venture Lab وهي تعد بذلك حلقة وصل بين قطاع البنوك والخدمات المالية ومجال ريادة الاعمال لتشجيع الشركات الناشئة في عالم التكنولوجيا المالية بكونها أول حاضنة في مصر لتسويق الابتكارات المالية التي تطورها هذه الشركات.

وقد حصد البنك التجاري الدولي العديد من الجوائز على المستوى الاقليمي والدولي والتي تشهد بجدارة عن الكفاءة العالية التي تتميز بها إدارة البنك تحت قيادة السيد/عز العرب. حيث نال البنك مؤخرا من مؤسسة يورومني الإعلامية Euromoney في 2018 جائزة "أفضل تحول بنكي في الشرق الاوسط"، وجائزة "أفضل بنك في الشرق الأوسط لعام 2017". كما تم اختيار البنك من قبل مؤسسة جلوبال فاينانس لجائزة التميز في قطاع البنك الرقمي في مصر لعام 2018، وفاز أيضًا بجائزة المؤسسة الإعلامية "أفريكان بانكر" لأفضل بنك في مجال المسئولية الاجتماعية خلال عام 2016. ومن ناحية أخرى حصل السيد/ عز العرب على جائزة "الإسهامات المتميزة في قطاع الخدمات المالية بالشرق الأوسط" من يورومني خلال عام 2016، بالإضافة إلى جائزة "أفضل رئيس تنفيذي في مصر وأفريقيا" تتويجاً لمجهوداته المتميزة في ريادة البنك خلال احتفالية جوائز مؤسسة EMEA Finance في عام 2014.

وفي عام 2018، حصل البنك التجاري الدولي على جائزة "أفضل بنك في الأسواق الناشئة على مستوى العالم" لعام 2018 من جلوبال فاينانس وهو أول بنك في مصر والشرق الأوسط يتم اختياره لتلك الجائزة المرموقة. وتعد تلك الجائزة هي الثانية التي يفوز بها البنك خلال عامين متتالين، حيث حصل البنك على نفس فئة الجائزة لأفضل بنك في الأسواق الناشئة على مستوى العالم من مؤسسة يورومني عام 2017.

جدير بالذكر أن السيد/ هشام عز العرب يشغل منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر، كما يشغل عضوية المجلس الاستشاري للأسواق الناشئة التابع لمعهد التمويل الدولي، وعضوية المجلس الاستشاري الإقليمي لمؤسسة ماستركارد في الشرق الأوسط. وهو أيضاً عضو مجلس إدارة غير تنفيذي بشركة فيرفاكس. وبالإضافة إلى ذلك يشغل السيد / عز العرب منصب رئيس مجلس إدارة مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي.

وقبل انضمامه إلى البنك التجاري الدولي شغل عز العرب العديد من المناصب القيادية في مؤسسات دويتشه بنك وجي بي مورجان وميريل لينش في أسواق البحرين ونيويورك والقاهرة. حصل عز العرب على بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة.

السيد الأستاذ/حسين أباظة

المسئول الرئيسي التنفيذي –وعضو مجلس الادارة

يتولى السيد/ حسين أباظة قيادة البنك التجاري الدولي – مصر، وهي المؤسسة المالية الرائدة والأكثر حيازة لثقة الجمهور في مصر، كما يُشارك في وضع وتحديد استراتيجية البنك والتأكد من تنفيذها. يحظى البنك بقاعدة عملاء ضخمة تربو على 1.1 مليون عميل تَضُم أكبر 500 شركة في مصر ويقدم البنك خدماته من خلال فريق عمل يَزيد على 6.500 موظف و201 فرع و888 ماكينة صراف آلي و13.142 نقطة بيع بجميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى باقة شاملة من الخدمات الإلكترونية المتوفرة عبر القنوات الرقمية للبنك.

وقد تقلد السيد/ أباظة منصب المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة منذ مارس 2017، وذلك بعد شَغلِه منصب الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي بالبنك على مدار ست سنوات، وكان قد شغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات، وكذلك منصب رئيس مجموعة المخاطر بين عامي 2001 و2010، حيث كان مسئولًا عن إدارة مخاطر الائتمان والسوق وأيضًا المخاطر التشغيلية.

ويعد السيد / أباظة عضوًا فعالًا بإدارة علاقات المستثمرين للبنك، حيث لعب الفريق دورًا حيويًا في زيادة رأس المال السوقي من 10.8 مليار جنيه في عام 2008 إلى 86 مليار جنيه بنهاية عام 2018. ونجح الفريق تحت قيادته في تولي إدارة عملية بيع حصة شركة Ripplewood في البنك التجاري الدولي عام 2009، ثم إدارة العلاقة مع مجموعة أكتيس المتخصصة في مجال الاستثمار المباشر بالأسواق الناشئة، وكذلك عملية بيع حصتها البالغة 6.5% إلى الشركة الكندية Fairfax Financial Holding Ltd. المُتخصصة في مجال التأمين، حيث كانت أول عملية من الصفقات ذات الحجم الكبير بالبورصة المصرية. وقد حصد فريق علاقات المستثمرين العديد من الجوائز التقديرية من مؤسسة Extel (بالتعاون مع جمعية علاقات المستثمرين بالشرق الأوسط) على مدار السنوات الخمس الماضية.

وخلال مسيرته مع البنك التجاري الدولي والتي تَعدت أكثر من 25 عامًا، لعب السيد/ أباظة دورًا هامًا في تطوير برنامج التدريب الائتماني الخاص بالبنك التجاري الدولي، والذي يتم من خلاله دراسة العلوم النظرية وتزويد المتدربين بالخبرة العملية اللازمة لتقييم الجدارة الائتمانية للشركات العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية.

وعلى جانب آخر، يحظى السيد/ أباظة بخبرة واسعة في الأسواق المالية وسوق التمويل غير المصرفي من واقع توليه سابقًا رئاسة قسم البحوث ثم منصب العضو المنتدب لقطاع إدارة الأصول بالمجموعة المالية هيرميس بين عامي 1995 و2001. كما تولى منصب رئيس مجلس إدارة شركة سي أي كابيتال وهي إحدى بنوك الاستثمار المصرية الرائدة حيث كانت من بين الشركات التابعة للبنك التجاري الدولي قبل أن يقوم البنك ببيع 90% من حصته خلال عام 2017.

حصل السيد/ أباظة على بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم استكمل العديد من البرامج التدريبية والتعليمية في بلجيكا وسويسرا ولندن ونيويورك.

السيد الاستاذ/ جاويد ميرزا

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم السيد/ ميرزا لعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في يناير 2014، ويشغل منصب Lead Directorويرأس سيادته لجنة المراجعة وهو عضوًا بلجنة المخاطر، ولجنة العمليات وتكنولوجيا المعلومات (شغل رئاسة هذه اللجنة منذ نشأتها لمدة ثلاث سنوات)، ولجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة المرتبات وتقدير المزايا ولجنة استدامة الشركات.

يتمتع السيد/ ميرزا بخبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من خمس وثلاثين عاما في المجالات المالية والتكنولوجية، وصفقات الدمج والاستحواذ، بجانب إدارة المخاطر والعمليات، وكذلك ممارسة قواعد الحوكمة الدولية. فقد عمل سيادته في العديد من المؤسسات الدولية البارزة من بينها سيتي كورب وبنك ABN AMRO، وشغل العديد من المناصب القيادية ومنها المدير المالي لمنطقة أوروبا، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي للعمليات في مجال الخدمات المصرفية الخاصة العالمية، إدارة الأصول وأسواق النمو الجديدة (قطاع التجزئة المصرفية)، والمدير المالي لمنطقة آسيا وأستراليا ونيوزيلندا والشرق الاوسط. ساهم السيد/ميرزا في إعداد الدراسات النافية للجهالة الخاصة بعدد من صفقات الاستحواذ الناجحة على عدد من البنوك في المجر، تايوان، تايلاند، المانيا، البرازيل، فرنسا والباكستان. كما كان سيادته جزءاً من الإدارة التنفيذية العليا للمجموعة ببنك ABN AMRO، كما شغل عضوية المجلس المالي والمجلس التنفيذي للعمليات.

يشغل السيد/ ميرزا عضوية مجلس إدارة يوروبنك ايرجاسيس باليونان كعضو مستقل غير تنفيذي ورئيس للجنة المراجعة وعضو لجنة المخاطر. هذا بالإضافة الي عضوية مجلس إدارة بنك أثينا بجنوب افريقيا وعضواً في اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة وهي المراجعة، والمخاطر، والتكنولوجيا.

حصل السيد/ ميرزا على العديد من الدورات التدريبية المتنوعة بمجال إدارة الأعمال من مجموعة مؤسسات بارزة، منها كلية كوينز لإدارة الأعمال بكندا، وكلية وارتون لإدارة الأعمال. كما تخرج سيادته من كلية ستانفورد لإدارة الاعمال، ويشغل عضوية معهد مديري الشركات بكندا.

السيد الأستاذ/ ياسر زكي هاشم

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

يشغل السيد / هاشم منصب الشريك التنفيذي لمكتب زكي هاشم وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية منذ عام 1996. اتسعت مهارات سيادته القانونية لتشمل عدة مجالات كخصخصة مؤسسات القطاع العام وتأسيس قطاع خدمات الاتصالات في مصر وحماية حقوق أكثر من مائة شركة محلية ودولية.

وجه السيد/ هاشم جهوده نحو تقديم الاستشارات القانونية المتعلقة بالشركات وسوق المال وصفقات الدمج والاستحواذ وقطاع الاتصالات، فضلاً عن مشاركته في العديد من عمليات هيكلة وتأسيس الشركات الأجنبية والمحلية وتقديم الخدمات الاستشارية لتدعيم أعمال مجموعة من أبرز المستثمرين المحليين والأجانب في مصر.

وساهم السيد/ هاشم في إعداد الأطر القانونية لجميع الطروحات العامة الأولية التي شهدتها البورصة المصرية خلال السنوات الأخيرة، علاوة على التمثيل القانوني للعملاء في صفقات الدمج والاستحواذ الكبيرة وعروض المناقصات والمزايدات البارزة. واتسعت مجالات عمل وإسهامات السيد هاشم لتشمل الاشتراك في عمليات الإعداد والتفاوض بشأن كافة تراخيص قطاع الاتصالات منذ إتاحة الفرصة للقطاع الخاص توفير خدمات الاتصالات في مصر، والتي تشمل تراخيص كبائن الاتصالات العامة، والهواتف المحمولة، وشبكات البيانات الخاصة، والكابلات البحرية والأقمار الصناعية وغيرها من مناقصات الاتصالات.

تم تصنيف سيادته كرجل قانون قيادي من قبل مؤسستي Legal 500 وIFLR 1000 لأعوام 2016حتي 2018. كما حصل سيادته على لقب Lawyer Band 1 من مؤسسة Chambers and Partners Global لعام 2018 في مجال البنوك والمال وعامي 2016 و2017 في مجال الشركات وصفقات الدمج والاستحواذ.

حصل السيد / هاشم على ليسانس الحقوق في عام 1989 من جامعة القاهرة، وتم اعتماده في المحكمة العليا في مصر عام 2007. يعد السيد هاشم عضوًا بارزًا في كل من الجمعية المصرية للقانون الدولي وجمعية خبراء التراخيص(LES) .

انضم سيادته كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي إلى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في مايو 2013 وتم اختياره رئيسًا للجنة الحوكمة والترشيحات وعضواً بلجنة المراجعة، ولجنة المرتبات وتقدير المزايا.

الاستاذ الدكتور/ شريف حسين كامل

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

يشغل الأستاذ الدكتور/ شريف كامل منصب عميد كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وهو أيضاً أستاذ نظم إدارة المعلومات بالجامعة. كما شغل سيادته منصب نائب رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة لشئون إدارة المعلومات، ومساعد العميد للتعليم التنفيذي بكلية إدارة الاعمال. وهو أيضاً حاصل على زمالة "ايزنهاور" وزمالة "المركز الدولي للمشروعات". وقبل انضمامه الي الجامعة الامريكية، شغل سيادته منصب مدير المعهد الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات فضلا عن مساهمته في تأسيس وإدارة قسم التدريب بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري.

يعد الدكتور/ كامل عضوًا بارزًا في العديد من المنظمات المحلية والدولية الرفيعة، ومن بينها المجلس الاستشاري لمنطقة الشرق الأوسط بمؤسسة AACSB الدولية، وغرفة التجارة الأمريكية في مصر، ومجلس الأعمال الأمريكي المصري، ومؤسسة التعليم من أجل التوظيف – مصر. كما شغل سيادته عضوية صندوق المشروعات المصري الأمريكي، واللجنة الاستشارية للمعرفة بالبنك الدولي. وهو أيضاً أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية الانترنت في مصر. شارك سيادته في عدة مؤتمرات قيادية وتنموية كمحاضر ومتحدث رسمي ومن بينها: الحوار الأسيوي الشرق أوسطي، القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، المجلس الاطلنطي، معهد الشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

حصل الدكتور/ كامل على درجة الدكتوراه في نظم المعلومات من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في عام 1994، وذلك بعد أن نال درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1990 ودرجة البكالوريوس في نفس التخصص من الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام 1987. كما حصل سيادته على درجة الماجستير في الفنون والعمارة الإسلامية عام 2013. أصدر الدكتور/ كامل العديد من الأبحاث العلمية الخاصة بإدارة تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تقدم الدول، التحول المؤسسي، إدارة الالكترونيات، وأنظمة دعم اتخاذ القرار.

انضم سيادته كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي إلى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في مايو 2013 وتم اختياره رئيسًا للجنة العمليات وتكنولوجيا المعلومات وعضواً بلجنة المراجعة، ولجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة المرتبات وتقدير المزايا.

السيد الأستاذ/ مارك ريتشاردز

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

شغل السيد/ ريتشاردز منصب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة "أي بي جي ال" (IPGL) المحدودة، وهي شركة قابضة كبرى مقرها المملكة المتحدة، وأيضاً منصب رئيس شركة إكسوتيكس القابضة المحدودة للاستثمار والسمسرة في الأسواق الحدودية، ومدير "سنغافورة لايف"، وهي من الشركات سريعة النمو والمتخصصة في تقديم الخدمات المتطورة ذو التقنيات الرقمية في مجال التأمين على الحياة بمنطقة جنوب شرق آسيا. ويشغل سيادته حاليا منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي لشركة الأبحاث المتخصصة "شوفيلد هوارث لتقديم الخدمات المالية الدولية".

ويتمتع السيد/ ريتشاردز بخبرة واسعة في مجال الاستثمار والخدمات المصرفية بالأسواق الناشئة، حيث عمل سيادته كشريك ورئيس للخدمات المالية بشركة أكتيس، واحدة من كبرى الشركات المتخصصة في الاستثمار المباشر في الأسواق الناشئة في العالم. واستطاع على مدار 11 عامًا بناء كيانات ناجحة في العديد من الدول، خاصة في أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية.

قبل انضمامه إلى أكتيس، قضى السيد/ ريتشاردز 18 عامًا في بنك باركليز تقلد خلالها مناصب عديدة، منها الرئيس التنفيذي لقطاع التخطيط الاستراتيجي والتطوير المؤسسي. كما تقلد أيضًا منصب الرئيس التنفيذي للقطاع المالي بمجموعة باركليز الدولية.

ومن خلال خبرة عالمية تمتد لثلاثين عامًا في القطاع المصرفي والخدمات المالية، يعمل السيد/ ريتشاردز كعضو غير تنفيذي بعدد من المؤسسات.

حصل سيادته على بكالوريوس الاقتصاد والتاريخ المعاصر من جامعة أكسفورد، بالإضافة إلى حصوله على العديد من الشهادات المتخصصة مثل التخطيط الاستراتيجي من كلية اشريدج للإدارة بالمملكة المتحدة وبرنامج التنمية السريعة من كلية لندن للإدارة وبرنامج رئاسة الشركات الخدمية من جامعة هارفرد.

انضم سيادته كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي إلى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في فبراير 2014 وتم اختياره رئيسًا للجنة المخاطر وعضوا بلجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة المرتبات وتقدير المزايا.

السيد بيجان خوسروشاهي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً للاستثمارات شركة فيرفاكس المالية القابضة وشركاتها التابعة

يشغل السيد/ بيجان خوسروشاهي منصب الرئيس التنفيذي لشركة فيرفاكس الدولية. انضم سيادته إلى شركة فيرفاكس المالية القابضة في يونيو 2009، وتعمل شركة فيرفاكس القابضة ومقرها الحالي لندن، من خلال الشركات التابعة لها في مجال التأمين وإعادة التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث بالإضافة إلى إدارة الاستثمار، وهي شركة مدرجة في بورصة تورونتو، بكندا. كما يمثل السيد/ بيجان شركة فيرفاكس كعضو مجلس إدارة في مجموعة الخليج للتأمين في الكويت، وشركة البحرين الكويت للتأمين في البحرين، والشركة العربية المصرية للتأمين في مصر، وشركة الشرق العربي للتأمين في الاردن، وشركة التامين في تركيا، وكذلك البنك الأردني الكويتي في الاردن، وشركة أليانز للتأمين في الإمارات العربية المتحدة، وشركة كولوناد للتأمين في لوكسمبرج ومجموعة دي سيجروس في كل من تشيلي والارجنتين وكولومبيا.

قبل انضمامه إلى شركة فيرفاكس، تولى السيد/ بيجان منصب الرئيس والمدير التنفيذي لشركة فوجي للتأمين ضد الحريق والتأمين البحري ومقرها اليابان، حيث كان الشخص الوحيد من غير اليابانيين الذي يتقلد منصب رئاسة شركة تأمين يابانية في التداول العام. انتخب السيد/ بيجان رئيساً للشركة في يونيو 2004 ونجح في تنفيذ استراتيجية رائدة اعادة شركة فوجي إلى الربحية والنمو. في الفترة من عام 2001 وحتى عام 2004، شغل السيد/ بيجان منصب رئيس العمليات العامة للتأمين بشركة AIG ومقرها سيول، كوريا الجنوبية، حيث أسفرت خطة إعادة هيكلة الشركة عن نمو العائد من خلال الترويج الجيد لمنتج الشركة التأميني وتطوير استراتيجيات التواصل مع العملاء.

تقلد السيد/ خوسروشاهي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة AIG Sigorta في اسطنبول، تركيا خلال الفترة من عام 1997 حتى عام 2001، وشارك في مفاوضات التحالفات الاستراتيجية والمشاريع المشتركة مع الشركات التركية العملاقة، بالإضافة الي عمله مع الجهات التشريعية الحكومية من أجل دعم المنتجات الجديدة في سوق التأمين التركي الناشئ. وشغل سيادته منصب نائب الرئيس الإقليمي لشركة AIG لعمليات الممتلكات والحوادث المحلية لمنطقة منتصف الأطلسي مقرها في فيلادلفيا. وقد انخرط أيضا في العديد من المناصب المتعلقة بالاكتتاب والإدارة تزامناً مع زيادة مسئولياته في مقر AIG في نيويورك منذ انضمامه للشركة في عام 1986.

حصل السيد/ بيجان على ماجستير في إدارة الأعمال في عام 1986، بعد حصول سيادته على شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية عام 1983 من جامعة دريكسل، كما شارك في برنامج تنمية التنفيذيين في كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا في عام 2003، وهو محاضر منتظم في الجامعات ومعاهد التأمين المرموقة. وقد كان عضواً في مجالس إدارة مجلس الشؤون الخارجية وجمعية التأمين في فيلادلفيا. كما كان أيضا عضوا بمجلس USO في كوريا الجنوبية، ورئيس لجنة التأمين في الغرفة التجارية الأمريكية في كوريا الجنوبية، وعضواً في جمعية رجال الأعمال الأتراك. وحالياً يشغل سيادته عضوية معهد تشارترد للتأمين بلندن.

انضم سيادته كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي إلى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في اكتوبر 2014 وتم اختياره رئيسًا للجنة المرتبات وتقدير المزايا وعضواً بلجنة المخاطر، ولجنة الحوكمة والترشيحات.

الأستاذة الدكتورة/ أماني محمد نجيب أبو زيد

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

الأستاذة الدكتورة/ أماني محمد نجيب أبو زيد هي مفوض البنية التحتية والمعلوماتية والطاقة والسياحة بالاتحاد الأفريقي. تمتد الخبرة العملية لسيادتها فيما يزيد عن ٣٠ عاما حيث تقلدت العديد من المناصب القيادية في كبرى المؤسسات الدولية المعنية ببرامج بالتنمية وخاصة في مجال البنية التحتية والطاقة، ومنها البنك الأفريقي للتنمية (AfDB)، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عملت خلالها في أفريقيا وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا.

قامت الدكتورة/ أبو زيد بإدارة وتنفيذ عمليات أكبر حافظة استثمارية للبنك الافريقي للتنمية والتي شملت مشروعات كبرى ومبتكرة مثل أكبر محطة لتوليد كهرباء من الطاقة الشمسية المركزية في العالم. وفي 2018، شاركت سيادتها في إطلاق "سوق النقل الجوي الافريقي الموحد" والذي يعد مشروعا رائدا للدمج الافريقي ضمن أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي وكذلك إطلاق دومين جديدا يحمل اسم "دوت أفريقيا" وغيرها من المبادرات الإقليمية.

الدكتورة/ أبو زيد حاصلة على بكالوريوس هندسة الاتصالات الكهربائية من جامعة القاهرة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الدولية الفرنسية للتنمية الافريقية (Université Senghor)، وأيضاً درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة هارفارد، ودرجة الدكتوراه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة والدبلوم

العالي للدراسات الفرنسية الفنون والآداب المعاصرة من جامعة السوربون فرنسا. وتلقت سيادتها العديد من الجوائز والتقديرات الدولية بما في ذلك "الوسام العلوي" من جلالة ملك المغرب، و "شخصية المستقبل: من الحكومة الفرنسية، كما تم اختيارها في قائمة "الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً في القارة الإفريقية". تم تعيين سيادتها في عام 2017 مفوضاً للجنة الدولية لقادة التنمية المستدامة، كما حصلت على "جائزة الخريج الأكثر تميزاً" من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة.

تشغل الدكتورة/ أبو زيد عضوية "اللجنة العالمية للنطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية" بسويسرا وعضوية مجلس إدارة المستقبل العالمي للطاقة التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي. كما تشارك سيادتها في رئاسة اللجنة التوجيهية لمبادرة Smart Africaوكذلك وحدة العمل عالية المستوى المعنية بالاقتصاد الرقمي بأفريقيا والاتحاد الأوروبي.

انضمت سيادتها كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي إلى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في ديسمبر 2017 وتم اختيارها عضواً بلجنة المخاطر ولجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة المرتبات وتقدير المزايا.

الأستاذة/ ماجدة رأفت جندي حبيب

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

تشغل سيادتها منصب الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لعيادات "داوي". تتمتع السيدة/ حبيب بخبرة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات التقنية وكذلك المدفوعات الإلكترونية والحلول المصرفية الذكية. تتمتع سيادتها بخبرة 25 عامًا في مختلف المجالات الإدارية بما في ذلك الإدارة الاستراتيجية للعلامة التجارية، والتجزئة التسويقية والاتصالات المؤسسية وعلاقات المستثمرين. وتقلدت سيادتها العديد من المناصب، ومنها عضو مجلس الإدارة والشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للقطاع الاستراتيجي والتجاري والتسويقي لشركة فوري للخدمات المالية والمدفوعات الإلكترونية، حيث ساهمت سيادتها بخبرتها الطويلة في إرساء مكانة "فوري" كمنصة رائدة للمدفوعات الإلكترونية في مصر

قبل انضمامها إلى "فوري"، شغلت السيدة حبيب عضوية الفريق التنفيذي لشركة راية القابضة لمدة تسعة أعوام حيث قامت بدور رئيسي في اندماج وتطوير مجموعة راية، فضلاً عن مشاركتها في إنشاء وتطوير العلامة التجارية لراية لتصبح علامة رائدة في مجال التكنولوجيا في مصر.

حصلت السيدة/ حبيب على ماجيستير في إدارة الأعمال من (INSEAD) فرنسا، وهي حاصلة على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في علوم الحاسب الآلي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

انضمت سيادتها كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي إلى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في ديسمبر 2017 وتم اختيارها عضواً بلجنة العمليات وتكنولوجيا المعلومات ولجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة المرتبات وتقدير المزايا.

دور مجلس الإدارة ومسئولياته

يتولى مجلس الإدارة إدارة اعمال البنك ويركز بشكل أساسي على العوائد المالية طويلة الأجل والمصلحة العليا لجميع أصحاب المصالح، سواء كانوا عملاء أو مساهمين أو موظفين أو أعضاء في المجتمع الذي يعمل فيه البنك. يتولى المجلس مسؤولية تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، والإشراف على تنفيذها، والرقابة على الإدارة العليا، وضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك وإدارة المخاطر لضمان سمعة البنك واستدامته على المدى الطويل.

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة للبنك لمدة ثلاث سنوات ويجوز للعضو أن يخدم أكثر من مدة واحدة، رهناً باستعراض لجنة الحوكمة والترشيح لأداء المجلس وموافقة الجمعية العامة.

ومن أبرز مسؤوليات مجلس الإدارة:

- تحديد الاستراتيجية والأهداف العامة للبنك، والتي تتناسب مع حجم وتعقيد عملياته، مع مراقبة تنفيذ تلك الاستراتيجية والأهداف وضمان إدراك جميع العاملين لها.
- اختيار وتعيين ورصد أداء كبار المسؤولين التنفيذيين وتحديد مسؤولياتهم، إلى جانب تحديد الهيكل التنظيمي العام للبنك.
- تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة والفهم لكافة أعمال البنك.
- الإشراف على استقلاليه المراجعين الخارجيين للبنك، بما في ذلك المصادقة على شروط التدقيق والمهام غير المتعلقة بتدقيق الحسابات وتقييم أدائهم.
- الاجتماع بانتظام مع كبار المسؤولين التنفيذيين والمراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، ومناقشة السياسات المطبقة، ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- التأكد من أن الإدارة العليا تطبق سياسات لتحديد والحد من والكشف عن تضارب المصالح المحتمل، والذي قد ينشأ نتيجة لمختلف الأنشطة والأدوار التي يقوم بها البنك.
- ضمان الإفصاح عن المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب وبصورة دقيقة.
- ضمان المراجعة الدورية لممارسات الحوكمة، ونشر ثقافة الحوكمة داخل البنك.
- اعتماد سياسات البنك وضمان سلامة جميع البيانات، مع ضمان وجود تركيز مناسب على المخاطر، والذي يتضمن تعريفًا واضحًا لدرجة تقبل المخاطر في البنك والرصد المستمر لتعريف المخاطر فيما يتعلق بهذه الدرجة. وهذا يشمل الإشراف وضمان وجود عملية فعالة لتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر.
- مراجعة مدى كفاية رأس مال البنك.
- مراجعة واعتماد البيانات المالية الربع سنوية والسنوية بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة السنوي المقدم للمساهمين.
- تشكيل ومراجعة وتقييم اللجان المختلفة للمجلس والموافقة على المواثيق الخاصة بها التي تحدد أدوار كل لجنة ومسؤولياتها وسلطاتها.
- التأكد من وجود خطة واضحة لتتابع السلطات للمراكز العليا والمراكز التنفيذية الرئيسية.
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة وجميع الموضوعات ذات الصلة لعرضها على المساهمين.
- تحديد إطار المسؤولية الاجتماعية، إلى جانب الإشراف على أهداف وأنشطة البنك المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وتقييمها.

أبرز مسئوليات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

- الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- الاتصال مع أعضاء المجلس وضمان تزويدهم بكافة الأدوات والمعلومات اللازمة لتأدية واجباتهم بصورة مناسبة.
- ضمان الرقابة المستمرة من قبل مجلس الإدارة على أنشطة البنك.
- ضمان أن هيكل الحوكمة في البنك فعال وأن لجان المجلس تعمل بكفاءة. كما يقوم رئيس المجلس بتقديم التوصيات، فيما يعتقد/تعتقد أنه من شأنه أن يزيد من فعالية المجلس ككل، ولجانه، وأعضائه.
- مراقبة "الضوابط والتوازنات" (check and balance) لأعمال البنك.
- رئيس مجلس الإدارة هو الممثل الرسمي للبنك أمام السلطات التنظيمية والهيئات الحكومية.

أبرز مسئوليات الرئيس التنفيذي

- مسؤول عن إدارة وتوجيه عمليات البنك اليومية.
- مسؤول عن الحفاظ على فريق إدارة عليا فعال ومتماسك للبنك لتحقيق أهدافه، وتحقيق الأهداف التشغيلية على المدى القصير والأهداف الاستراتيجية على المدى الطويل.
- مراقبة أداء الأعمال التشغيلية مقابل الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- مراقبة قاعدة الأصول للبنك بصورة دورية، لضمان الحفاظ على وضع البنك الرأسمالي.
- ضمان أن جميع ملاحظات السلطات التنظيمية والرقابية والضوابط يتم تطبيقها والعمل بها.

أمين سر المجلس

يقوم البنك بتعيين أمين سر مجلس مؤهل، يتمتع بالكفاءة، وعلى دراية كافية بالأعمال المصرفية.

أبرز مسؤوليات أمين سر المجلس

- إعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة وتزويد أعضاء المجلس في الوقت المناسب بالمعلومات والبيانات ذات الصلة فيما يتعلق بالمسائل التي سيتم مناقشتها وضمان توافر الوقت الكافي لمراجعتها قبل تاريخ الاجتماع.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ضمن الإطار المحدد في هذا الصدد.
- حفظ جميع الوثائق فيما يتعلق بقرارات مجلس الإدارة أو القضايا المعروضة على المجلس وضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكافية في الوقت المناسب.
- التواصل مع جميع لجان المجلس لضمان التواصل السليم وتدفق المعلومات السلس بين اللجان ومجلس الإدارة.
- التواصل مع لجنة الحوكمة والترشيح لتزويد رئيس المجلس بالمعلومات المطلوبة التي تساعده في تقييم كل عضو على حدة وكذلك لجان المجلس.
- تزويد أعضاء المجلس الجدد بالمعلومات الضرورية عن البنك، وتقديمهم لأعضاء المجلس الحاليين.
- إعداد وتنظيم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإعداد المعلومات والمواد المتعلقة ببنود جدول الأعمال وتسجيل محاضر الاجتماعات.

لجان مجلس الإدارة

تساعد اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة المجلس في تولي مسؤولياته والوفاء بها. ويكون كل رئيس لجنة مسؤولا عن إحاطة مجلس الإدارة بالمعلومات حول النقاط الرئيسية التي أثارت في اللجنة التي يرأسها.

تشكيل اللجان

مسلسل	إسم العضو	إسم اللجنة					صفة العضو (غير تنفيذي/ مستقل)	المنصب في اللجنة
		لجنة المراجعة	لجنة المرتبات وتقدير المزايا	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة العمليات والتكنولوجيا		
1	جاويد ميرزا	√ مارس 2017	√ نوفمبر 2017	√ مارس 2014	√ نوفمبر 2017	√ مارس 2014	مستقل	رئيس لجنة المراجعة وعضو في باقي اللجان
2	د/ شريف كامل	√ مايو 2013	√ نوفمبر 2017		√ نوفمبر 2017	√ مارس 2014	مستقل	رئيس لجنة العمليات والتكنولوجيا وعضو في باقي اللجان
3	ياسر هاشم	√ مايو 2013	√ نوفمبر 2017		√ نوفمبر 2017		غير تنفيذي	رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات وعضو في باقي اللجان
4	مارك ريتشاردز		√ نوفمبر 2017	√ مارس 2014	√ نوفمبر 2017		مستقل	رئيس لجنة المخاطر وعضو في باقي اللجان
5	بيجان خوسروشاهي		√ نوفمبر 2017	√ مارس 2015	√ نوفمبر 2017		مستقل	رئيس لجنة المرتبات وتقدير المزايا وعضو في باقي اللجان
6	د/ أماني أبوزيد		√ نوفمبر 2017	√ يناير 2018	√ نوفمبر 2017		مستقل	عضو
7	ماجدة حبيب		√ نوفمبر 2017		√ نوفمبر 2017	√ يناير 2018	مستقل	عضو

وافق مجلس إدارة البنك التجاري الدولي بجلسته المنعقدة في نوفمبر 2017، على فصل مهام ومسئوليات لجنة الحوكمة وتقدير المزايا على لجنتين منفصلتين وهما: لجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة المرتبات وتقدير المزايا.

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان واجتماعات الجمعية العامة

مسلسل	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة المرتبات وتقدير المزايا	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المخاطر	لجنة العمليات والتكنولوجيا
1	هشام عز العرب	7/7					
2	حسين أباظة	7/7					
3	جاويد ميرزا	7/6	5/5	2/2	4/4	4/4	4/4
4	د/ شريف كامل	7/6	5/4	2/2	4/4		4/4
5	ياسر هاشم	7/7	5/5	2/2	4/4		
6	مارك ريتشاردز	7/6		2/2	4/4	4/4	
7	بيجان خوسروشاهي	7/5		2/2	4/4	4/4	
8	د/ أماني أبوزيد	7/6		2/1	4/3	*4/2	
9	ماجدة حبيب	7/7		2/2	4/4		*4/3

* تمت المشاركة الفعلية لسيادتهما في اجتماعات اللجان المذكورة أعلاه في مايو 2018، حيث صدر قرار المجلس بانضمامهما في 31 يناير 2018.

لجنة المراجعة

لجنة المراجعة هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس. تقوم اللجنة باختيار رئيس لها من بين أعضائها وتعرض اللجنة محاضر اجتماعاتها على مجلس إدارة البنك في اول جلسة تالية لانعقادها – أو بالتمرير عند الضرورة.

تتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية، وعلى الأخص في التحقق من:

- سلامة ووضوح القوائم المالية للبنك.
- التزام البنك بالتشريعات والقواعد الرقابية السارية.
- كفاءة واستقلالية المراجعين الخارجيين.
- أداء إدارة المراجعة الداخلية بالبنك وأداء المراجعين الخارجيين.

أبرز مسؤوليات لجنة المراجعة:

- مناقشة ما تراه من موضوعات مع رئيس قطاع المراجعة الداخلية ورئيس مجموعة الالتزام بالبنك ومراقبي الحسابات والمسؤولين المختصين.
- دراسة المراكز المالية الدورية قبل تقديمها الي مجلس الإدارة لاعتمادها.
- التحقق من تطبيق المعالجات الحسابية السليمة خاصة للعمليات الهامة ذات الطابع المتشعب أو العمليات المعقدة أو تلك التي تحتاج الي تقدير فني متميز.
- النظر في المعايير المهنية والمحاسبية والرقابية المستحدثة ودراسة مدى تأثيرها على القوائم المالية والتقرير عن ذلك كتابة.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهما ومراجعة واعتماد العقد المبرم معهما والنظر في كفاءة مراجعتهما ومناقشة خطة المراجعة المقدمة منهما والموافقة عليها وتقييم أدائهما وكذلك النظر في الأمور المتعلقة بتغييرهما أو استقالتهما أو انهاء التعاقد مع أحدهما أو كليهما وبما لا يخالف أحكام القانون.

- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقاريرهما و بخطاب الإدارة "The Management Letter" فيما يختص بالحسابات الختامية والتقارير المرسلة لإدارة البنك في نهاية العام، ثم توجيهها إلي مجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- دراسة مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية بما في ذلك نظم الرقابة على مخرجات الحاسب الآلي.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التنفيذية للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي المصري والتحقق من اتخاذ إدارة البنك للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- مراجعة خطط المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها ودراسة التغييرات الطلوبة في هذه الخطط للتأكد من كفاءاتها ومدي مناسبتها وكذلك متابعة تنفيذها عن طريق التقارير التي يقدمها مدير عام قطاع المراجعة الداخلية.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل رئيس مجموعة الالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي المصري. وكذلك مراجعة واعتماد التقرير السنوي الذي يتعين علي رئيس مجموعة الالتزام تقديمه لمجلس الإدارة، والتأكد من شموله على ما ينص عليه القانون وما تضمنته اللوائح من متطلبات.

لجنة الحوكمة والترشيحات

لجنة الحوكمة والترشيحات هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس في الاجتماع الأول له بعد انتخابه لفترة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

أبرز مسؤوليات لجنة الحوكمة والترشيحات:

- وضع معايير الحوكمة التي تتناسب مع حجم وتعقد عمليات البنك والتي يتم تحديدها بشكل جيد وتطبيقها بكفاءة.
- مراجعة ملاحظات البنك المركزي فيما يتعلق بهيكل الحوكمة في البنك.
- مراجعة التقرير السنوي للحوكمة في البنك بالإضافة إلى مراجعة التقرير السنوي للبنك، خاصة قسم الإفصاح وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالحوكمة والتي يتم الإفصاح عنها في التقرير.
- حفظ وتوثيق ومتابعة تقارير تقييم أداء المجلس.
- تحديد مسؤوليات أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، وتحديد التوصيف الوظيفي لكبار المديرين التنفيذيين.
- وضع معايير وقواعد وآليات عملية اختيار المرشحين للانضمام الي المجلس.
- مراجعة تشكيل مجلس الإدارة ككل سنويًا، بما في ذلك ما إذا كان المجلس يعكس التوازن المناسب بين الاستقلالية والحكم السليم والمهارات الفنية والصفات الأخرى المطلوبة.
- العمل مع مجلس الإدارة للتأكد من خطة تتابع السلطة داخل المجلس والمراكز التنفيذية الرئيسية في البنك.
- النظر في جميع مسائل تضارب المصالح التي تعرض على اللجنة أو المسائل التي تراها ضرورية لكي تنظر فيها اللجنة لأنها قد تنطوي على تضارب في المصالح.

لجنة المرتبات وتقدير المزايا

لجنة المرتبات وتقدير المزايا هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس في الاجتماع الأول له بعد انتخابه لفترة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

أبرز مسؤوليات لجنة المرتبات وتقدير المزايا:

- وضع سياسات برامج المكافآت التي تشمل إجمالي المكافآت للمسؤولين التنفيذيين والموظفين الرئيسيين في البنك . يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس الإدارة ويجب تحديد المبادئ المستخدمة في تصميم هذه السياسات بشكل واضح. وينبغي أن يشمل التعويض المرتبات والمخصصات والمزايا ونظام أسهم الإثابة والتحفيز للمديرين والعاملين بالبنك وأي عنصر مالي آخر.
- المراجعة السنوية لأهداف كبار المسؤولين التنفيذيين وتقييم أدائهم في ضوء تلك الأهداف، وتحديد المكافآت الخاصة بهم على أساس هذا التقييم.
- المراجعة السنوية والتوصية بمكافآت أعضاء المجلس. وعند التوصية بمكافآت الأعضاء الغير تنفيذيين (بما في ذلك مكافآت حضور اللجان)، ينبغي النظر في مشاركتهم الفعالة في المجلس، وينبغي ربط المكافأة بأهداف البنك طويلة الأجل وليس بأدائه على المدى القصير.
- مراجعة بيانات السوق سنوياً لتقييم الوضع التنافسي للبنك فيما يتعلق بالمكافآت لكبار التنفيذيين، لضمان قدرة البنك على اجتذاب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها.

لجنة المخاطر

لجنة المخاطر هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة وأغلبيتهم من غير التنفيذيين يختارهم المجلس في الاجتماع الأول له بعد انتخابه لفترة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

أبرز مسؤوليات لجنة المخاطر:

- الفهم الكامل لموقف واتجاهات المخاطر الحالية للبنك والمصادقة عليها.
- الإشراف على أنشطة الإدارة العليا في إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر الالتزام ومخاطر السمعة والمخاطر الأخرى التي تواجه أو قد تواجه البنك من خلال تقارير من إدارة المخاطر.
- الإشراف والتأكد من وجود هيكل لإدارة المخاطر وتنظيم فعال لتحديد وتقييم وتقليل المخاطر ومدى كفاية منهجيات قياس المخاطر القائمة.
- التصديق على السياسات وتقديم التوصيات اللازمة إلى المجلس فيما يتعلق بجميع المسؤوليات المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك مراجعة المتطلبات الرئيسية لإدارة المخاطر.
- مراجعة درجة تقبل المخاطر واستراتيجية البنك للمخاطر كما هو مقترح من قبل الإدارة العليا لضمان أن الإدارة قد نظرت في مخاطر البنك بشكل شامل وخصصت الموارد المناسبة لإدارة تلك المخاطر.
- ضمان الاستقلالية الكافية لرئيس إدارة المخاطر وسهولة تواصله مع مجلس الإدارة عند الحاجة.
- إبلاغ نتائج أعمال وتوصيات اللجنة إلى مجلس الإدارة بعد كل اجتماع.

لجنة العمليات والتكنولوجيا

لجنة العمليات والتكنولوجيا هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتشكل اللجنة على الأقل من أثنين من أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين يختارهم المجلس.

أبرز مسؤوليات لجنة العمليات والتكنولوجيا:

- مراجعة استراتيجية العمليات والتكنولوجيا للبنك والميزانيات المرتبطة بها.
- الإشراف على عمليات البنك وتطوير قدرات البنية التحتية لدعم قطاعات الأعمال مع ضمان جودة الخدمة.
- مراجعة وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول المبادرات التكنولوجية والتشغيلية الهامة بالإضافة إلى توضيح مدى اتساقها مع استراتيجية وأهداف البنك.
- تلقي التقارير فيما يتعلق بعمليات تكنولوجيا البنك بما في ذلك، تطوير البرمجيات، أداء المشروعات، أداء العمليات الفنية، والهندسة التقنية والاستثمارات الرئيسية في مجال التكنولوجيا.
- تقديم ملخص نتائج أعمال وتوصيات اللجنة الي مجلس الإدارة.
- مراجعة تكنولوجيا البنك وأمن المعلومات وvendor management والأهداف الخاصة باستمرارية العمل (Business Continuity).

اللجنة التنفيذية

يتم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بالتشاور مع رئيس المجلس. تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، من ضمنهم عضو مجلس إدارة تنفيذي ويقوم بمساعدته باقي أعضاء اللجنة من كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك. اللجنة مفوضة من المجلس لإدارة عمليات البنك اليومية بما يحقق مصلحة البنك ومساهميه، ويضمن التوافق مع الاستراتيجية والضوابط الفعالة وتقييم المخاطر والاستخدام الفعال للموارد في البنك. اللجنة مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية البنك التي اعتمدها مجلس الإدارة. كما تلتزم اللجنة بمعايير أخلاقية عالية وتضمن الالتزام بسياسات البنك الداخلية والتنظيمية.

تقوم اللجنة بصفة منتظمة بتزويد مجلس الإدارة بتقارير النشاط المالي والتجاري للبنك بالإضافة إلى القضايا الرئيسية، حسبما تراه اللجنة مناسبًا أو مطلوبًا.

اللجنة العليا للائتمان والاستثمار

يتم تعيين أعضاء اللجنة العليا للائتمان والاستثمار من قبل مجلس الإدارة بالتشاور مع رئيس المجلس. يرأس اللجنة عضو مجلس إدارة تنفيذي وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء على الأقل، بما في ذلك رئيس إدارة المخاطر، ورئيس ائتمان الشركات والاستثمار وكبار المسؤولين في البنك.

تقوم اللجنة بمساعدة المجلس والتصرف نيابة عنه بما يخدم مصالح البنك ومساهميه .تتولى اللجنة العليا للائتمان والاستثمار مسؤولية إدارة الأصول في ميزانية البنك، مع مراقبة تخصيص الأصول وجودتها وتطوراتها. من ضمن مسؤوليات اللجنة الموافقة على الأمور المتعلقة بمحفظة الاستثمار المباشر الخاصة بالبنك، ضمن الحدود المقرة في دليل سياسة الاستثمار المباشر، باستثناء الشركات التابعة الاستراتيجية.

البيئة الرقابية

يتمتع البنك التجاري الدولي بنظام رقابة داخلية فعال يلزم الفصل بين مهام مسؤولي وظائف الرقابة الداخلية في البنك، بحيث يعملون باستقلالية عن بعضهم البعض، ويوفر لهم قنوات اتصال مباشر مع مجلس إدارة البنك والإدارة العليا.

تحكم الرقابة الداخلية للبنك مجموعة من السياسات واجراءات العمل المعدة طبقا لأفضل الممارسات الدولية ويتم استخدام تقارير ونتائج أعمال الإدارات المعنية بنظام الرقابة الداخلية للبنك في مساعدة مجلس الإدارة على التحقق من مدى فاعلية تلك النظم وصحة عمليات البنك وأدائه.

عند إعداد الهيكل التنظيمي للبنك تقوم الإدارات المعنية بنظام الرقابة الداخلية بالتأكد من تحديد الاختصاصات والفصل بين المسؤوليات والمهام لكافة العاملين بالبنك.

إدارة التدقيق الداخلي

قام البنك التجاري الدولي بوضع ميثاق التدقيق الذي يتماشى مع مهمة التدقيق الداخلي والعناصر الإلزامية في إطار الممارسات المهنية الدولية (المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ومبادئ أخلاقيات المهنة، والمعايير، وتعريف التدقيق الداخلي)

ميثاق التدقيق الداخلي:

- يغطي ميثاق التدقيق الداخلي أهداف التدقيق الداخلي، والنطاق والسلطة وخطوط رفع التقارير الخاصة بمدير التدقيق الداخلي، الاستقلالية، المسئولية، العلاقات مع الإدارة والتدقيق الخارجي.
- يكون رئيس التدقيق الداخلي مسؤولا من الناحية الوظيفية والفنية امام لجنة التدقيق المشكلة من اعضاء مجلس ادارة البنك الغير تنفيذيين ومن الناحية الإدارية أمام الرئيس التنفيذي للبنك.
- الميثاق ينص على استقلالية وموضوعية نشاط التدقيق الداخلي وان الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي يؤكد لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي، وذلك بصفة سنوية على الأقل.
- علاوة على ذلك، يمتنع المدققون الداخليون عن تقديم خدمات تأكيد متعلّقة بنشاط كانوا مسؤولين عنه خلال السنة السابقة لانضمامهم لقطاع التدقيق الداخلي. (الاستقلالية والقسم في ميثاق التدقيق الداخلي).
- يوضح ميثاق التدقيق متطلبات العناية المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين لتجنب أي تضارب في المصالح.
- ينص ميثاق التدقيق: في حال وجود ما يعيق الاستقلالية أو الموضوعية، سواء في الواقع أو الظاهر، فيجب الإفصاح عن تفاصيل ذلك إلى الأطراف المناسبة. يمكن أن تشمل تضارب في المصالح والقيود المفروضة على نطاق عمل التدقيق والقيود المفروضة على الحصول أو الوصول.
- ينص ميثاق التدقيق: إذا وجد ما من شأنه أن يؤثر على استقلالية المدققين الداخليين أثناء مهمات استشارية مقترحة، فإنه يجب عليهم الإفصاح عن ذلك للعميل الذي طلب قيامهم بهذه المهمة قبل قبولها.

نطاق واجراءات عمل التدقيق الداخلي:

- يشمل نطاق التدقيق الداخلي جميع عمليات البنك والشركات التابعة له (أي عندما تكون حصة CIB أكثر من 50٪)، والشركات الشقيقة (أكثر من 20٪ حتى 50٪)، وحيثما وجد للبنك تأثير على قرارات تلك الشركات.
- لا توجد للتدقيق الداخلي قيود مفروضة على نطاق عمل التدقيق. وللقطاع حق الوصول والاطلاع على السجلات، والوصول الى الموظفين والأصول المادية ذات الصلة لأداء مهام التدقيق.
- يقوم رئيس التدقيق الداخلي بتقديم خطة التدقيق السنوية إلى لجنة التدقيق للموافقة عليها.
- يجب على المدققين الداخليين القيام بإنجاز مهمة التدقيق بالعناية المهنية اللازمة وذلك بالأخذ بالاعتبار، من بين أمور أخرى، طبيعة وتعقيد ومنافع تكلفة الاعمال المسندة إليهم.
- قبل تطوير خطة التدقيق وأثناء مرحلة التخطيط لكل عملية، يقوم فريق التدقيق الداخلي بإجراء مراجعة RCSA وملف تعريف المخاطر (المخاطر التشغيلية) وخريطة شدة المخاطر (Heat Map)، لكل قسم إذا كانت متوفرة.

- أثناء المهمات، يجب على المدققين أن يكونوا منتبهين للمخاطر والمسائل الرقابية المهمة الأخرى. وعند تحسين عمليات إدارة المخاطر، قد لا يتحمل المدققون مسؤوليات الإدارة لإدارة المخاطر.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة تصويب ملاحظات المدقق الخارجي والواردة في الخطاب المرسل منه لإدارة البنك.

التقارير الصادرة من التدقيق الداخلي:

- يجب إرسال نتائج المهمة إلى كل وحدة/ادارة تم تدقيقها، كما يجب إبلاغ الإدارة العليا ولجنة التدقيق عن ممارسات الحوكمة الهامة وإدارة المخاطر والمسائل الرقابية.
- تتم مشاركة ملاحظات التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا للبنك للحصول على تعقيباتهم عليها.
- يتم إرسال تقارير التدقيق الداخلي إلى لجنة الإدارة ولجنة التدقيق.
- يقوم رئيس التدقيق الداخلي بتقديم تقارير مؤقتة حول المسائل ذات المخاطر العالية وتقارير ملخصة عن المسائل التي تم حلها والتي لم يتم حلها إلى لجنة التدقيق.
- بصفة سنوية، يقدم رئيس التدقيق الداخلي ملخصًا لأنشطة التدقيق بما في ذلك تفاصيل الأداء وفقا لخطة المراجعة السنوية والتغييرات التي حدثت في موارد التدقيق الداخلي خلال العام.
- يقدم رئيس التدقيق الداخلي تقارير دورية ربع سنوية إلى لجنة التدقيق متضمنة تقارير التدقيق الداخلي مع الاشارة الي نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية بالبنك، والمعلومات المتعلقة بالتوظيف والتدريب.
- أنشأت إدارة التدقيق الداخلي قسم المتابعة لمراقبة وضمان تنفيذ إجراءات الإدارة بشكل فعال.

إدارة المخاطر

يوجد فصل تام بين قطاع الأعمال وقطاع إدارة المخاطر والذي يرأسه مسئول متفرغ "الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر" والذي يتبع فنيا لجنة المخاطر وإداريا رئيس مجلس الإدارة بما يضمن استقلالية القطاع.

- **ويستخدم البنك تقنية خطوط الدفاع الثلاثة:**
  - **خط الدفاع الأول** –ويشمل كافة إدارات الأعمال والعمليات.
  - **خط الدفاع الثاني** – ويشمل إدارات المخاطر والالتزام وتقوم هذه الإدارات بوضع النظم واللوائح الداخلية والرقابية التي تعكس استراتيجية البنك بناءا على السياسات المحددة والتي اقرها واعتمدها مجلس إدارة البنك وتحدد الإجراءات واللوائح التي يتم اتخاذها للتأكد من تنفيذ الإجراءات ومراقبة واختبار الأعمال وإصدار التقارير في صيغة لوحات توضيحية Dashboards لإتاحة رقابة فعالة في أثناء تنفيذ الأنشطة.
  - **خط الدفاع الثالث** –البيئة الرقابية التي تشمل كافة النظم الرقابية الداخلية والخارجية التي توفر تقييم مستقل.

وتقوم ادارة المخاطر بتقييم وتحديد مستوى حجم المخاطر المقبول مسبقاً من قبل مجلس الإدارة ومتابعة المخاطر بناءاً على الحجم المتوافق عليه بصورة دورية. ويتم وضع سياسة لكل نوع من أنواع المخاطر والتي تتضمن المخاطر المالية (مثل مخاطر الائتمان والسيولة، وغيرها) والمخاطر غير المالية (مثل مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة، وغيرها) ويتم عرضهم واعتمادهم من قبل مجلس إدارة البنك.

وتتضمن السياسة المحددة لكل نوع من المخاطر مؤشرات محددة لقياس ومتابعة الخطر كما تتضمن السياسات التقارير الدورية المطلوب عرضها على لجان مجلس الإدارة وسائر اللجان المختصة لمتابعة الأداء.

ولدي البنك مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات الخاصة والتي يتم تحديثها بصورة دورية بما يتماشى مع ضوابط البنك المركزي المصري وأي جهة رقابية اخرى، والإطار الاستراتيجي للبنك ومتطلبات ومتغيرات السوق. كما تقوم مجموعة المخاطر بتوعية كافة الإدارات بالمخاطر المحيطة بالبنك من خلال قيادة مجموعة من جلسات التوعية ودورات تدريبية لجميع إدارات وفروع البنك.

ولدي البنك مستوى عالي من أنظمة التشغيل التي تضمن دقة وجودة المعلومات والتقارير المعروضة على مجلس الإدارة والإدارة العليا وسائر اللجان، عن أداء جميع القطاعات والمؤشرات المحددة لقياس المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعة.

إدارة الالتزام

وظيفة الالتزام هي وظيفة متعددة الأبعاد، دورها التحقق من التزام الادارات المختلفة بالبنك بكافة القوانين والسياسات وتعليمات الجهات الرقابية. كما انها تركز على أفضل الممارسات الدولية فيما يخص معايير الأمانة والشفافية والنزاهة. إدارة الالتزام بالبنك التجاري الدولي تتمتع باستقلالية تامة، تتبع لجنة المراجعة بشكل فني وتقني وتقريري بينما تتبع اداريا رئيس مجلس الإدارة.

إدارة الالتزام تقدم النصح والمشورة لكافة إدارات البنك الأخرى فيما يتعلق بجميع مسؤوليات الالتزام على مستوي البنك. كما تراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والنظم والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة، تجنبا للإضرار بسمعة البنك أو تعرضه لعقوبات ناتجة عن عدم الالتزام.

من أبرز مسؤوليات إدارة الالتزام:

- وضع السياسات الخاصة بالالتزام والحوكمة واعتمادها من مجلس الإدارة والتأكد من إحاطة والتزام كافة العاملين بالبنك بتلك السياسات.
- تطوير وتطبيق معايير فعالة لعملية إدارة مخاطر الالتزام.
- وضع ميثاق العمل واعتماده من مجلس الإدارة ومتابعة التزام جميع العاملين بالبنك بمعايير الميثاق وتطبيقها.
- تطوير وتقديم برنامج تدريبي للالتزام، لتعزيز ثقافة الالتزام الملائمة في البنك وإدراك وفهم معايير الالتزام وإجراءاته ومبادئه التوجيهية من قبل كافة العاملين بالبنك.
- التأكد من وجود وتطبيق خطة تحديث دورية لبيانات العملاء وفقا لتصنيف المخاطر الخاص بهم.
- التأكد من إيضاح حظر سوء السلوك والاحتيال والفساد والتواطؤ وكافة الممارسات الغير قانونية لجميع العاملين بالبنك من خلال إرساء سياسات التزام وحوكمة رشيدة.
- إتاحة قنوات اتصال تتضمن قنوات اتصال سرية للإبلاغ عن المخالفات وضمان سرية وحماية المبلغ ضد اي إيذاء أو اضطهاد.
- اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء والحد على اي شكل من أشكال تضارب المصالح.
- مراجعة المعاملات البنكية للتأكد من عدم وجود ممارسات غسل أموال وتمويل إرهاب والتحقيق في المعاملات المشبوهة بشكل موضوعي وسري والإبلاغ عنها إذا لزم الأمر للسلطات المعنية (وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

إدارة الحوكمة

في إطار مهمة البنك المتمثلة في توفير أفضل الحلول المالية للمؤسسات والأفراد، يسعي البنك التجاري الدولي الي تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة، وينعكس ذلك في النظام الأساسي واللوائح الداخلية للبنك، والمواثيق الخاصة بلجان مجلس الإدارة والسياسات الخاصة بالحوكمة الرشيدة (تضارب المصالح، الإفصاح، الإبلاغ عن المخالفات، وقواعد سلوك العمل).

يتبع البنك سياسة خاصة بالحوكمة لتعزيز قيم ومبادئ الحوكمة الرشيدة لدى المساهمين، العاملين بالبنك، أصحاب المصالح والمجتمع. تم إعداد تلك السياسات وفقا لإرشادات حوكمة الشركات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ 23 أغسطس 2011، القانون رقم 88 لسنة 2003، وأفضل الممارسات الدولية مثال مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

يشمل هيكل الحوكمة الخاص بالبنك التجاري الدولي مدراء تنفيذيين ذوي كفاءة عالية، أعضاء مستقلين غير تنفيذيين (NED) من ذوي الخبرة والنزاهة، لجان مجلس إدارة مختصة، إدارة عليا، ومجموعة من السياسات وإجراءات العمل التي تساعد مجلس الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة.

من ضمن ممارسات الحوكمة الخاصة بالبنك:

- الإفصاح عن المعلومات الجوهرية بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب.
- الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين وحماية حقوق الأقلية منهم.
- مراقبة تطبيق سياسات الحوكمة (تضارب المصالح، الإفصاح، الإبلاغ عن المخالفات، وقواعد سلوك العمل) على كافة العاملين بالبنك وكذا أعضاء مجلس الإدارة.
- استقلالية الإدارات المختصة بنظم الرقابة الداخلية.
- الفصل الواضح بين السلطات وتحديد صريح للمسؤوليات لكافة ادارات البنك.
- توفير قنوات اتصال مفتوحة (عبر الهاتف، البريد الالكتروني، والاجتماعات) مع المستثمرين بصورة مستمرة من خلال إدارة علاقات المستثمرين.

مراقب الحسابات

وفقا للنظام الأساسي للجنة المراجعة والمعتمد من مجلس إدارة البنك فإن اقتراح تعيين مراقبي حسابات البنك يتم تقديمه من قبل لجنة المراجعة إلى مجلس إدارة البنك وعرضه على الجمعية العامة للبنك لاعتماد الترشيحات والموافقة على أتعابهما السنوية.

ويتم ترشيح مراقبي الحسابات من ضمن هؤلاء المعتمدين من البنك المركزي المصري مع مراعاة أن يكونا من ضمن المكاتب الدولية الكبرى والمسجلين أيضا في سجل المحاسبين والمراجعين المصريين لضمان توافر الخبرة والكفاءة والقدرة على مراجعة أعمال البنك.

ويراعي في اختيار مراقبي حسابات البنك تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة حيث يشترط في مراقبي الحسابات الذين يتم ترشيحهم ما يلي:

- أن يكونا مستقلين تماما عن مصرفنا وغير ممثلين بمجلس إدارة البنك أو مساهمين به.
- عدم وجود أي قرابة بين مراقبي الحسابات بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو إدارة البنك العليا.

وذلك لضمان حيادية مراقبي الحسابات وعدم خضوعهما لأي ضغوط من شأنها التأثير على حياديتهما واستقلالهما.

وتدعيما لاستقلالية مراقبي الحسابات ينوط للجنة المراجعة وحدها المتابعة الفنية لأعمال مراقبي الحسابات والنظر في كفاءة أعمال المراجعة التي يقومان بها ومناقشة خطة المراجعة المقدمة منهما والموافقة عليها وتقييم أدائهما وكذلك النظر في الأمور المتعلقة بتغييرهما أو استقالتهما أو إنهاء التعاقد مع أحدهما أو كليهما وبما لا يخالف أحكام القوانين السارية.

كما يقوم أعضاء لجنة المراجعة بالاستفسار بصفة دورية من مراقبي الحسابات عن أي صعوبات تكون قد واجهتهم أثناء أدائهم لعملهما وكذا التنسيق بينهما وبين قطاع المراجعة الداخلية والتأكد من عدم وجود أي قيود تعوق الاتصال والتعاون بين رئيس قطاع المراجعة الداخلية ورئيس قطاع الالتزام ومراقبي الحسابات وكافة أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

كما يقوم أعضاء لجنة المراجعة بالاطلاع على التقارير الصادرة من مراقبي الحسابات ومناقشة أي ملاحظات تكون قد وردت بها ومتابعة تصويب تلك الملاحظات وإخطار مجلس إدارة البنك بها مصحوبة بتوجيهات لجنة المراجعة.

إضافة إلى ذلك وأيضا تدعيما لاستقلالية مراقبي الحسابات يتعين أن تقتصر خدماتهما على أعمال المراجعة الخارجية فقط – وفي بعض الحالات التي تقتضي قيام أحدهما أو كليهما بأي أعمال أخري يتعين الحصول على موافقة لجنة المراجعة مسبقا قبل تكليفهما بهذه الأعمال وتكلفتها.

ويتم تغيير مراقبي الحسابات بصفة دورية تطبيقا لأحكام البنك المركزي المصري في هذا الصدد.

كما تقوم لجنة المراجعة بمناقشة تقرير مراقبي حسابات البنك عن التقرير المعد داخليا عن مدي التزام مصرفنا بقواعد الحوكمة تطبيقا لقواعد الحوكمة والافصاح المطبقة بالبنك وتسلم نسخة من التقرير للجمعية العامة لإتاحتها للمساهمين لاطلاعهم الخاص تطبيقا للأحكام واللوائح الخاصة بهذا الشأن.

الإفصاح والشفافية

يعمل البنك التجاري الدولي على خلق قيمة مضافة للمساهمين والمستثمرين وتعزيز العائد على استثماراتهم. ومن أجل هذا، يحرص البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في الإفصاح والشفافية مع المساهمين والمستثمرين، حيث يلتزم التزامًا كاملًا بالإفصاح عن كافة المعلومات التي تَهُم كافة الأطراف ذات العلاقة بشكلٍ دوري وموثق وذو مصداقية طبقًا للقواعد والإجراءات المُلزِمة، وذلك من خلال إدارة متخصصة وهي إدارة علاقات المستثمرين.

وتجدُر الإشارة إلى أن البنك يقوم بالإفصاح عن كافة المعلومات (المالية وغير المالية) في ذات الوقت للكافة دون تفرقة أو تفاوت، وذلك من خلال قنوات الإفصاح المختلفة والتي تتمثل في الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالبنك والذي يتضمن الصفحة الخاصة بعلاقات المستثمرين، والمواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بالبورصات المُقيَد بها والتي يتم تداول أسهمه فيها.

ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية في الأوقات المقررة لها، والتي تتمثل في القوائم المالية الدورية والسنوية المُجمّعة والمُستقِلة السنوية والدورية والإيضاحات المُتمِمة لها بالإضافة إلى تقارير مراقبي الحسابات، وكذلك تقريري مجلس الإدارة الدوري والسنوي في نسختيه المُجمّعة والمُستقلة.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

ومن بين المعلومات غير المالية التي يلتزم البنك بالإفصاح عنها في الأوقات المُحددة لها أيضًا عن طريق قنوات الاتصال السالف ذكرها هيكل الملكية متضمنًا من يمتلكون 5% أو أكثر من أسهم البنك، بالإضافة إلى تشكيل مجلس الإدارة وأية تغييرات تطرأ عليه، ونسبة تَملُك أعضاء المجلس لأسهم البنك. كما يلتزم البنك بنشر ملخص قرارات مجلس الإدارة والتي تتضمن اعتماد القوائم المالية الدورية السنوية وأية قرارات جوهرية من شأنها التأثير على سعر السهم وذلك فور انتهاء انعقاد المجلس. كما يلتزم البنك بنشر الدعوة للجمعيات العامة العادية وغير العادية بالإضافة إلى الإفصاح عن قرارات الجمعيات فور انتهائها ويتم ذلك طبقًا للقواعد والإجراءات التنفيذية الخاصة بالبورصة المصرية والأوقات التي نصت عليها. هذا ويقوم البنك أيضًا بالإعلان عن التوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما فور صدور قرار السلطة المختصة في هذا الشأن.

كما يقوم البنك بإخطار البورصات المُقيَد بها والتي يتم تداول أسهمه فيها بالأحداث الجوهرية فور وقوعها لنشرها على شاشات التداول وعلى المواقع الالكترونية الخاصة بها، ويقوم البنك بالإفصاح عنها على موقعة الإلكتروني أيضًا.

ويُداوم البنك التجاري الدولي على تحديث مَوقعُة الإلكتروني بالمعلومات التي تَهُم الأطراف ذات العلاقة والتي من بينها أهداف البنك، ورؤيته، وطبيعة نشاطه، والخدمات والمنتجات الجديدة التي يُطلقها، والجوائز التي يتسلمها البنك تقديرًا لمجهوداته.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام

-لا يوجد مخالفات من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.
- تم توقيع مخالفة من قبل البنك المركزي المصري بتاريخ 4 أكتوبر 2018 ومبلغها 342 مليون جنيه مصري كوديعة لدي البنك المركزي المصري بدون عائد لمدة عام. وتم ارسال تظلم والتماس بتاريخ 08 نوفمبر 2018 لمحافظ البنك المركزي فيما يخص تلك المخالفة ولم يتم الرد حتى تاريخ إصدار هذا التقرير.

علاقات المستثمرين

إيمانًا من البنك التجاري الدولي بأهمية إتاحة المعلومات المالية وغير المالية للمساهمين، والمستثمرين الحاليين والمرتقبين، والمحللين الماليين، بصورة دقيقة وموثقة وذات مصداقيه وأن تكون متاحة في ذات الوقت، يُخصص البنك إدارة متخصصة لعلاقات المستثمرين مما يُدل على قيام البنك بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

وتلعب إدارة علاقات المستثمرين دور حلقة الوصل بين إدارة البنك والمساهمين، والمستثمرين، والمحللين الماليين، ووكالات التصنيف الائتماني حيث تعمل على فتح قنوات اتصال معهم وتوطيد العلاقة بهم. كما تقوم أيضًا بنقل وجهات نظر السوق المالي والاستثماري وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة. واستنادًا إلى علاقاتها الوطيدة بالسوق الاستثماري ودرايتها العميقة بالأحداث الداخلية والخارجية، يستطيع فريق علاقات المستثمرين شرح أداء أسهم البنك للإدارة العُليا ومجلس الإدارة إذا دعت الحاجة لذلك. هذا بالإضافة إلى كونها الإدارة المعنية بالتعامل مع البورصة المصرية والبورصات المُقيَد بها والتي يتم تداول أسهم البنك فيها.

وتقوم تلك الإدارة بوضع برنامجها وسياستها لإبقاء الأطراف ذات العلاقة على اطلاع بالتطورات التي يمكن أن يكون لها تأثير على سعر السهم أو الأداء المالي للبنك، مما يوفر لهم رؤية صحيحة لأداء البنك الحالي وتوقعات واقعية ومبنية على أُسُس سليمة لأدائه المستقبلي. كما أن مجهودات فريق علاقات المستثمرين تزيد من ثقة المتعاملين على أسهم البنك وتُحقِق معدلات سيولة عالية لأسهم البنك.

وتتبع إدارة علاقات المستثمرين المسؤول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة وتقدم له تقاريرها الدورية، كما يُمكن أن تُقدمها إلى مجلس الإدارة إذا دعت الحاجة لذلك.

وتتلقى إدارة علاقات المستثمرين العديد من الطلبات للاجتماع بممثليها وبالإدارة العُليا للبنك عن طريق البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية. وتقوم بالاستجابة لهذه الطلبات وتنظيم اللقاءات والاجتماعات بناءً على مدى إتاحة المواعيد، حيث يقوم فريق علاقات المستثمرين بعرض أولويات البنك ورؤيته لتعريف المستثمرين المرتقبين أكثر على البنك.

ومن بين الأنشطة التي يقوم بها مدير إدارة علاقات المستثمرين خلال العام وضع استراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين والذي يتضمن الإشراف على إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المساهمين الحاليين والمرتقبين من أجل الالتقاء بهم والتعرف على مخاوفهم والرد عليها، ويقوم أيضًا بوضع سياسة الإفصاح واعتمادها من مجلس الإدارة، وتنظيم سير العمل والإشراف على المعلومات الصادرة عن البنك وضمان تطابقها مع قواعد الإفصاح المعمول بها. ويقوم فريق علاقات المستثمرين بالتواصل مع والمساهمين الحاليين، والمستثمرين المرتقبين، والمحللين الماليين، ووكالات التصنيف الائتماني عبر أدوات الاتصال المختلفة السالف ذكرها وتوفير المعلومات لهم بغرض الحد من الشائعات والمعلومات المغلوطة التي قد تؤدي إلى تقلبات في أسعار وأحجام التداول. كما تحرص إدارة علاقات المستثمرين على تعريف السوق الاستثماري بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العُليا وتقوم بتحديث الصفحة الخاصة بها على الموقع الإلكتروني للبنك بصفة مستمرة، والتي تتضمن كافة المعلومات الواجب توافرها تطبيقًا لقواعد الإفصاح والإجراءات التنفيذية لها.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يقوم البنك التجاري الدولي بإصدار تقرير سنوي باللغة الإنجليزية يتضمن كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، والمسؤول التنفيذي الرئيسي، رؤية البنك واستراتيجيته وأهدافه، وتاريخ البنك وأهم المحطات التي مر بها. ويتضمن أيضًا المساهمين الرئيسيين، والإدارة العُليا وآخر تشكيل لمجلس الإدارة بالإضافة إلى أية تغييرات طرأت على تشكيل المجلس خلال العام، وعدد مرات انعقاده. ويتضمن أيضًا اللجان التنفيذية وغير التنفيذية المنبثقة من المجلس وتشكيلها وعدد مرات انعقادها. كما يحتوي التقرير السنوي على القوائم المالية السنوية المُجَمّعة والمُستقلة وتقرير مراقب الحسابات. ويحتوي أيضًا على الأنشطة الرئيسية لقطاعات البنك خلال العام، ونظرة على مجهودات البنك في مجال استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والأزمات وحماية المعلومات. كما يضم أيضًا نظرة عامة على المناخ الاقتصادي بالإضافة إلى ملخص تحليلي للقطاع المصرفي. هذا بالإضافة إلى تقرير عن الأنشطة المرتبطة بالاستدامة والمسئولية الاجتماعية والبيئية للشركة، والأنشطة التي قامت بها مؤسسة البنك التجاري الدولي.

تقرير مجلس الإدارة

يقوم البنك بإصدار تقرير مجلس إدارة سنوي باللغتين العربية والإنجليزية، حيث يتم عرض نسخة اللغة العربية على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية طبقاً لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية، ويتم نشر نسخة اللغة الإنجليزية ضمن التقرير السنوي. ويضم تقرير مجلس الإدارة السنوي ملخص للقوائم المالية السنوية المُجَمّعة والمُستقلة وموقف البنك المالي، بالإضافة إلى الأنشطة الرئيسية لقطاعات البنك خلال العام، ومن بينها نظرة على مجهودات البنك في مجال استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والأزمات وحماية المعلومات. ويحتوي تقرير مجلس الإجارة السنوي على نظرة عامة على المناخ الاقتصادي بالإضافة إلى ملخص تحليلي للقطاع المصرفي. كما يحتوي على أهم إنجازات البنك التي تمت خلال العام، وآخر تشكيل لمجلس الإدارة بالإضافة إلى أية تغييرات طرأت على تشكيل المجلس خلال العام وعدد مرات انعقاده.

ويتضمن أيضًا تقرير مجلس الإدارة السنوي اللجان التنفيذية وغير التنفيذية المنبثقة من المجلس وبصفة خاصة لجنة المراجعة وتشكيلها وعدد مرات انعقادها. ويوضح أيضًا التقرير متوسط عدد العاملين بالبنك خلال العام ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة، ونظام الاثابة والتحفيز للبنك. كما يضم التقرير بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة بالإضافة إلى تقرير عن الأنشطة المرتبطة بالاستدامة والمسئولية الاجتماعية والبيئية للشركة، والأنشطة التي قامت بها مؤسسة البنك التجاري الدولي.

تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يضم بيانات الاتصال بالبنك وفريق علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال بهم. كما يضم أيضًا هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من أسهم البنك بالإضافة إلى هيكل المساهمين الإجمالي موضحًا به الأسهم حرة التداول. ويحتوي أيضًا التقرير على التغيرات التي طرأت على مجلس إدارة البنك خلال العام وآخر تشكيل للمجلس، بالإضافة إلى صفة الأعضاء كونهم تنفيذيين أو غير تنفيذيين ومدى استقلاليتهم. كما يضم أيضًا بيان بالأعضاء المساهمين والأعضاء غير المساهمين، الإضافة إلى تاريخ انتهاء المدة القانونية للمجلس.

تقرير الاستدامة

في ظل التطورات والتحديات التي يشهدها المجتمع الدولي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ودور مصر في ريادة المنطقة نحو خطوات إصلاحية شاملة، يظل القطاع المالي إحدى المحركات الأساسية لدفع عجلة التنمية والاستقرار نحو تحقيق الأهداف.

إن البنك التجاري الدولي من أوائل المؤسسات المالية التي شهدت تبني وتطوير سياسات تضمن إدماج سياسات التنمية المستدامة ودورها ومسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، والذي أخذ منعطف استراتيجي كجزء من حوكمة التنمية المستدامة وإرساء استراتيجياتها طويلة المدي، وذلك بتأسيس المجلس الاستشاري للاستدامة في مارس ٢٠١٣.

كما أسس البنك إدارة التنمية المستدامة في نفس العام لضمان مراقبة وتنسيق المجهودات المختلفة طبقا لكل مرحلة، سواء داخل القطاع المالي او في مواجهه أي لوائح وقوانين مستجدة، وفي ظل خطة الدولة والتزاماتها الاجتماعية والبيئية.

وبينما مازال هناك العديد من المؤسسات تتعامل مع البعد الاجتماعي من مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات فقط، إلا أن البنك التجاري الدولي كان من أول وأكبر المؤسسات الخاصة التي تبنت البعد الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات البنك وعنصر هام لتكامل نجاحه، فامتد البعد الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية ليشملوا الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها البنك تجاه العاملين به، والمتعاملين معه من ناحية وأفراد المجتمع من ناحية أخرى وكذلك دراية و فهم احتياجاتهم و حقوقهم كجزء من استراتيجية البنك للتنمية المستدامة.

ويجتهد البنك للأخذ في الاعتبار المبادئ العشرة للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية، وذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ضمن تلك المبادئ في القطاع المالي:

- دعم واحترام حماية حقوق الإنسان ونطاق تأثيرها
- القضاء على التمييز في الوظائف والمهن
- دعم نهج وقائي يتعلق بالتحديات التي تواجهها البيئة
- مبادرات لتشجيع المزيد من المسؤولية تجاه البيئة
- التشجيع على تطوير وتعميم تقنيات صديقة للبيئة
- محاربة الفساد وتشجيع الالتزام والشفافية

الموقع الالكتروني

يتوفر لدى البنك موقع إلكتروني خاص على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية (www.cibeg.com). ويتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم، ويتم تحديثه بالمعلومات بشكلٍ مستمر. ويتيح الموقع التواصل مع البنك بسهولة وذلك من خلال إدارة متخصصة تلتزم بمتابعة الاستفسارات والرد على الرسائل التي تتلقاها من خلاله.

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

لدى البنك سياسة خاصة بميثاق الأخلاق والسلوك المهني، تضمن التزام البنك بقوانين العمل بما في ذلك تكافؤ فرص العمل وبرامج السلامة والصحة والأجور واجراءات ساعات العمل.

يحرص البنك على الحفاظ علي أعلي مستويات النزاهة والسلوك بين العاملين وتحدد قواعد سلوك العمل المعايير المتوقعة من كافة العاملين بالبنك وتزودهم بإطار مرجعي شامل فيما يخص ميثاق الاخلاق وسلوكيات العمل.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

تهدف سياسة تتابع السلطة بالبنك التجاري الدولي الي تحقيق وتسهيل وضمان استمرار سير العمل للوظائف القيادية على مستوى البنك، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها سنويا.

يحدد إطار عمل سياسة تتابع السلطة الكوادر المرشحة على اختلاف المستويات الإدارية، وتطوير القدرات المطلوبة لبعض الكفاءات واولويات التعيين، والتركيز على استعدادهم للقيام بالمهام الموكلة إليهم على المدى القصير والبعيد وكذلك الخطط البديلة في حالات الطوارئ.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

تتوافر لدي البنك التجاري الدولي سياسة خاصة للإبلاغ عن المخالفات يتم من خلالها تشجيع العاملين على الإبلاغ عن اي انتهاكات للقوانين أو سياسات البنك أو اي مخالفات يتم ارتكابها. وتؤخذ على محمل الجدية والسرية اي بلاغات مقدمة عن اي شكل من أشكال سوء السلوك أو الممارسات المهنية الغير أخلاقية، سواء كانت تلك البلاغات مقدمة من داخل البنك أو خارجه.

توفر سياسة الابلاغ عن المخالفات سرية هوية المبلغ لضمان شعور جميع العاملين بالدعم عند الابلاغ عن الامور التي يشتبهون في انها قد تتضمن أي اعمال غير لائقة أو غير أخلاقية أو غير مناسبة وعلاوة على ذلك فإن تلك السياسة تحدد القنوات التي يمكن لجميع العاملين الإبلاغ من خلالها وتشجعهم على الابلاغ عن تلك المخالفات في مرحلة مبكرة وبصورة مناسبة مع ضمان حماية المبلغ.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

يتحكم البنك بعمليات تداول الداخليين (من لهم حق الاطلاع على معلومات جوهرية، هم وأزواجهم/زوجاتهم وأولادهم القصر) على أسهمه طبقا لقواعد الجهات الرقابية، ويشمل ذلك:

- فترة الحظر هي فترة زمنية لا يسمح خلالها للموظفين وأعضاء مجلس الإدارة بالتداول على أسهم البنك التجاري الدولي (لا شراء أو بيع)، سواء الأسهم المحلية أو شهادات الإيداع الدولية. عادة ما تحدث فترة حظر قبل الإعلان عن حدث / معلومات جوهرية.
- عدم السماح بالتداول خلال فترات الحظر على أي من الأسهم المحلية أو شهادات الإيداع الدولية (GDR).
- يتم الإعلان عن فترة الحظر من مسؤول الالتزام ويتم تحديد مدتها وفقا للقواعد المحلية والأجنبية وتعليمات الجهات الرقابية.
- يتمتع كافة العاملين وأعضاء مجلس الإدارة بحرية التداول على أسهم البنك في غير فترات الحظر، مع مراعاة خلو التداول من المضاربة.
- تقوم إدارة الالتزام بتحديث قائمة الداخليين بصفة دورية.

- تعاملات الداخليين على أسهم البنك (بيع أو شراء) يجب أن تتم على نموذج التداول المحدد وبعد موافقة مسبقة من مسؤول الالتزام أو رئيس إدارة حوكمة الشركات أو رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك طبقا للقواعد وتعليمات الجهات الرقابية المختصة.

أعضاء مجلس الإدارة من المساهمين

الاسم	جهة التمثيل*	عدد الأسهم المملوكة**	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي)
السيد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب	عن نفسه	404 (مملوكة لنفسه)	تنفيذي
السيد الأستاذ/ حسين ماجد أباظة	عن نفسه	133.018 (مملوكة لنفسه)	تنفيذي
السيد الأستاذ/ بيجان خوسروشاهي	ممثلا عن الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة فيرفاكس القابضة للخدمات المالية	الشركات المملوكة بالكامل لشركة فيرفاكس تمتلك اجمالي 76.684.184 سهما بنسبة %6.60	غير تنفيذي

(*) عن نفسه أو عن شخص اعتباري (**) المملوكة للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمثله

أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين

الاسم	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي)	مستقل – غير مستقل
السيد الأستاذ/ جاويد أحمد ميرزا	غير تنفيذي	مستقل
السيد الأستاذ/ شريف حسين كامل	غير تنفيذي	مستقل
السيد الأستاذ/ ياسر زكي هاشم	غير تنفيذي	غير مستقل
السيد الأستاذ/ مارك وليم ريتشاردز	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذة الدكتورة/ أماني محمد أبو زيد	غير تنفيذية	مستقلة
السيدة الأستاذة/ ماجدة رأفت حبيب	غير تنفيذية	مستقلة

سياسة المسئولية الاجتماعية والبيئية

إن ثقافة المسؤولية المجتمعية جزء لا يتجزأ من ثقافة البنك التجاري الدولي وموظفيه حيث يشاركون في اعمال مجتمعية تطوعا لخدمة عدد من المبادرات الوطنية في مجال الصحة كدعم مستشفى سرطان الأطفال وحملات التبرع بالدم.

الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع العملاء والأطراف المرتبطة

1. الشفافية والنزاهة في التعامل مع العملاء.
2. الرد على الشكاوى المقدمة من العملاء والاستجابة الفعالة لها
3. تطوير فروع البنك لتحقيق العدالة الاجتماعية ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم توفير عدد من الكراسي المتحركة في ١٠٪ من الفروع خلال عام ٢٠١٧ وتدريب ٢٥٠ موظف على مستوي الفروع لتسهيل تعاملات العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة داخل الفروع.
4. كما تمتد الأثار الاجتماعية الإيجابية لجهود البنك من خلال عدد من الخدمات المالية التي أستحدثها البنك لتوفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب (بدون حد أدنى لفتح الحسابات الجارية).

الأنشطة الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع

ان البنك التجاري الدولي من الرواد في "المسؤولية الاجتماعية للشركات". في عام 2010 أسس البنك مؤسسة البنك التجاري الدولي كمنظمة غير هادفة للربح، تركز المؤسسة على رفع مستوى الخدمات الصحية والغذائية للأطفال الأقل حظا في مصر، مع التركيز على الشراكات والمبادرات التي تحقق التنمية المستدامة من خلال نتائج إيجابية على المدى الطويل.

بعد النجاح الذي حققته المؤسسة في عام 2011، قرر المساهمين زيادة النسبة الموجهة للمؤسسة من صافي أرباح البنك السنوية من 1 ٪ إلى 1.5 ٪، لتبلغ 17 مليون جنيه مصري، تم توجيهها نحو مشاريع التنمية الخاصة بالأطفال.

وأخيرا، يضع البنك في خطته العام المقبل تفعيل مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي، ومن المتوقع أن يكون ذلك من خلال أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية المجتمعية:

- مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة
- مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة
- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع
- مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج

وعلى صعيد التزام البنك بمسؤولياته تجاه البيئة، فتتمثل مجهوداته في إدارة الطاقة النظيفة ومبادرة البصمة الكربونية الأولى بالقطاع المصرفي المصري.

توضح سياسة الاستدامة بالبنك قواعد إدارة أي تأثيرات سلبية بيئية، سواء مباشرة أو غير مباشرة، وخدمة الصالح العام. كما تحدد السياسة البيئية والاجتماعية للبنك متطلبات الالتزام البيئي والاجتماعي (ES)، ومعايير اعتماد القرارات الائتمانية.

من ضمن إجراءات العناية الواجبة التي يتبعها البنك تجاه البيئة:

- تقييم جميع التسهيلات الائتمانية قبل الموافقة عليها، من خلال أدوات تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية مثل "مبادئ التعادل" وقائمة مراجعة تقييم ES استناداً إلى قائمة فئات EEAA.

- تزويد العملاء بأدوات تسهل وتشجع الاتجاه إلى اقتصاد أكثر خضرة، وذلك من خلال عقد ست جلسات توعية حول "القروض الخضراء" و "التمويل الأخضر" للموظفين والعملاء.

وأسفرت إنجازات البنك عن تكريم محلي وإقليمي من قبل كيانات دولية مشهورة نظراً لأن البنك التجاري الدولي هو البنك المحلي الوحيد والخاص ذو اعتماد شامل للتنمية المستدامة في مصر.

كما لا يقدم البنك التجاري الدولي أي خدمات بما في ذلك القروض المباشرة والتمويل والاستثمارات أو الخدمات الاستشارية للعملاء المشاركين في أي نشاط أو إنتاج أو استخدام أو تجارة أو توزيع أو مشاركة:

- أي منتج يعتبر غير قانوني بموجب قوانين البلد المضيف أو الاتفاقيات الدولية أو يخضع لحظر مثل مبيدات الآفات والمواد المستنفذة للأوزون ... الخ.
- الأسلحة والذخائر
- المشروبات الكحولية (بما في ذلك البيرة والنبيذ)
- شركات المقامرة
- بناء و / أو التعامل مع مواقع النفايات
- وسائل الإعلام العنصرية
- أي أنشطة ذو انتهاكات لمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، مثل: عمالة الأطفال
- التجارة عبر الحدود الغير متوافقة مع اتفاقية بازل.
- أنشطة الاسمنت التي تحتوي على الأسبستوس بنسبة أعلي من 20 ٪
- المعدات الطبية ذو الإشعاعات الخطرة.

كما أعلن البنك التجاري الدولي التزامه الجاد للاستدامة والشفافية، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs) ورؤية مصر 2030، فاتخذ البنك مبادرته لتقديم أول تقرير للبصمة الكربونية لعام 2017 والتي جاءت بعد صدور تقرير الاستدامة الثالث للبنك في 2017، وتضع مبادرة البصمة الكربونية البنك في مقدمة القطاع المصرفي في مصر فيما يتعلق بالتقييم الشامل للبصمة الكربونية، حيث تم تقييم البصمة الكربونية على مستوى 52 فرعا في الجيزة والإسكندرية.